مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٧٠**

الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيناي كومار	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيلمونوف
	أذربيجان	السيد شريفوف
	ألمانيا	السيد إيك
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد ياغنينيم
	جنوب أفريقيا	السيدة سابيلو
	الصين	السيدة لِن بنغ
	غواتيمالا	السيد برث غوتيريث
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	كولومبيا	السيد كونتانا
	المغرب	السيد طيب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ويكلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيتزر

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2012/507)

أساليب العمل

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثليْن الدائميْن للبرتغال والهند لدى الأمم المتحدة (S/2012/853)

1260644(A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة.

والآن أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني عليكم يا سيدي الرئيس لما تبذلونه من جهود لإشراك أكبر عدد من الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة، تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وذلك في الوقت الذي ينظر فيه البعض إلى المجلس على أنه مصاب بحالة من الشلل من حيث إيجاد حل دائم للأحداث الملحة التي تجري حاليا في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأراضي المحتلة في فلسطين وسوريا. وأود أيضا أن أعرب عن توافق بياني مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتعرب ماليزيا عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتعزيز كفاءة عمله، وللتفاعل والحوار مع غير الأعضاء في المجلس. ومن الجهود البارزة في هذا الصدد، مذكرة رئيس مجلس (S/2010/507) وجهود اليابان اللاحقة في عام ٢٠١٠ وهي تترأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في إعداد الدليل المتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، المعروف باسم ”الكتاب الأخضر“. فتلك خطوات تدفع للأمام بعملية إصلاح مجلس الأمن، التي تعرب ماليزيا أنها على أهبة الاستعداد للمساهمة فيها.

وتنص المادة ٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يضع مجلس الأمن نظامه الداخلي. وعلى هذا الأساس، اعتمد المجلس نظامه الداخلي المؤقت (S/96) في عام ١٩٤٦. وجرى في وقت لاحق تعديل النظام الداخلي المؤقت في عدة مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام ١٩٨٢، من خلال الوثيقة S/96/Rev.7. ومن ثم فقد انقضى ٣٠ عاما على آخر تعديل لهذا النظام الداخلي المؤقت.

والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن هو من أوجه كثيرة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وأيام الحرب الباردة. وبينما أدخلت الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة نصيبها العادل من التغييرات على نظمها الداخلية، فقد رفض مجلس الأمن للأسف أن يتطور مع الزمن. ويمكن إجراء مزيد من التغييرات الإيجابية في أساليب عمل المجلس إذا فسّر أعضاؤه المادة ٣٠ من الميثاق بهدف جعل المجلس أكثر ديمقراطية ومواصلة النهوض بكفاءة عمله. ويتعين على الأعضاء أن يتجاوزوا مصالحهم الوطنية الراسخة وأن يمضوا قدما في سبيل أن يجعلوا من المجلس جهازا يخدم عموم الأعضاء في مجموعهم.

فكيف يمكننا تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية جعلها أكثر فعالية بكثير في ظل الوضع الراهن؟ رغم أن المذكرة الرئاسية ٥٠٧ كانت في الواقع خطوة إيجابية، ينبغي أن ينظر المجلس أيضا بشكل إيجابي إلى مشروع قرار الجمعية العامة A/66/L.42. ويمكن للمجلس أن يأخذ بالكثير من عناصر التغيير المقترح في مشروع القرار المذكور، إن لم يأخذ بها جميعا، بهدف المساعدة على دفع عملية الإصلاح قدما ودون الحاجة إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة. وقد حان الوقت ليتجاوز المجلس الحجج الضعيفة التي تسوقها بعض الدول بهدف وحيد هو الحفاظ على الوضع الراهن لأساليب العمل وضمان الاستمرار بطريق غير مباشر في حماية مصالحها الوطنية.

وتساور العالم اليوم خيبة أمل كبيرة لعدم قدرة المجلس على القيام بما هو مكلف به: الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ودعونا نلقي نظرة على ما يحدث في الشرق الأوسط اليوم. هل يمكن للمجلس أن يزعم أنه يتصدر التعامل مع المآسي الواقعة في فلسطين وسوريا؟ هل تجاوز المجلس المصالح

الوطنية في وقف العنف المستمر الذي أدى إلى وفاة ٣٠ ٠٠٠ شخص في سوريا وعدد الضحايا المتزايد في فلسطين؟ وهل أتيح للدول غير الأعضاء في المجلس، كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، أن تعرض وجهات نظرها خلال اجتماع المجلس المتعلق بالهجوم على غزة الذي عقد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6863) وخلال الاجتماع الذي عقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6869)؟

من دواعي الأسف أن الجواب على كل هذه الأسئلة سوف يكون بالقطع ''لا''. ولماذا الأمر كذلك؟ من الواضح أن ذلك لأن النظام الداخلي المؤقت، وبالتالي أساليب عمل المجلس، قد خذلت المجتمع الدولي إلى حد اللجوء إلى صيغة الجلسة المغلقة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وإلى فرض قيود على قائمة المتكلمين في الجلسة المفتوحة التي عقدت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك لحرمان الدول غير الأعضاء من الفرصة لإدانة المحتل غير قانوني والمعتدي في فلسطين. فعلينا أن نفتش في ضمائرنا ونسأل أنفسنا عما إذا كان ذلك هو الصواب الذي ينبغي عمله. وللحصول على إجابة واضحة، علينا أن نضع أنفسنا في مكان ضحايا ذلك العدوان، سواء كانوا من الأطفال أو النساء أو المسنين.

وسيكون تقصيرا مني في هذه المناقشة ألا أتطرق إلى مسألة استخدام حق النقض. لقد كانت ماليزيا ثابتة في آرائها بشأن حق النقض. وقد أدى استخدام حق النقض بنا جميعا إلى طريق مسدود فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي بها للمجتمع الدولي أن يتعامل مع إراقة الدماء في مختلف المناطق، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وتتمثل المفارقة في أن حق النقض هو سيف ذو حدين. فأعضاء المجلس الدائمون يجدون أن حق النقض يستخدم ضدهم، مرارا وتكرارا، من قبل أعضاء دائمين آخرين. ولا يمكن أن ينطبق القول المأثور ''ما تفعله يرتد إليك'' أكثر منه في سياق المأزق الحالي الذي يواجهه المجلس بشأن القضايا المتصلة بالشرق الأوسط. إذ يجري إبلاغ العالم بأن ''س'' من البلدان يعرقل العمل على حل الأزمة في بلد ما من خلال استخدامه حق النقض، ولكن الشاكي نفسه يفعل ذات الشيء عند القيام بعمل في بلد آخر من بلدان المنطقة.

وأود أن أؤكد مجددا أنه ينبغي حظر استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإذا أمكن أن تبدأ عملية الإصلاح بالاتفاق على هذه المسألة، فستكون أساليب عمل المجلس قد تحسنت في الواقع بشكل كبير. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ستظل أساليب عمل مجلس هي الأساليب المتفق عليها في عام ١٩٤٦. إن المجلس يبدو اليوم وكأنه يعمل في إطار زمني مجمد، لرفضه الاعتراف بالتغييرات التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي الختام، من الواضح والمعروف للجميع أن المصالح الوطنية لأعضاء المجلس وحلفائهم المقربين تعيق النهوض بأساليب عمل هذا الجهاز الهام. وينبغي التحلي بالشجاعة السياسية اللازمة لتجاوز تلك المصالح الراسخة وجعل المجلس أكثر ديمقراطية وجعله متماشيا مع الأوضاع الراهنة، بغية جعله يعكس الحقائق الجغرافية السياسية. وإلى أن يحدث ذلك، لن يستعيد المجلس احترام المجتمع الدولي، ولن تشهد عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاح في أساليب عمل مجلس، بعض تحسينات حقيقية ومجدية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى الوفد البرتغالي على عمله المكثف في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، المفيد في المضي قدما بهذه المسألة.

وفي ما يتعلق بتنفيذ مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507، نعتقد أن المجلس اضطلع بجهود جديرة بالثناء لتعزيز مشاركة الاعضاء بنطاقهم الأوسع في أعماله على مر السنين. ونحن مسرورون بصورة خاصة لأن عدد الجلسات المفتوحة يتزايد باطراد، بينما الاشكال الاخرى من التفاعلات، مثل الإحاطات الاعلامية الشهرية لغير الأعضاء من جانب الرئاسة، وعقد الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات أو شرطة، تساعد على تعزيز إجراء حوار أفضل مع عموم الاعضاء.

ولقد عززت الرئاسات أيضا الممارسات المفيدة التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والمنفعة، مثل عقد المؤتمرات عبر الفيديو خلال الإحاطات الإعلامية المفتوحة للحصول على المعلومات الحديثة من الميدان. وأود أيضا أن أنوه بعمل الأمانة العامة في إعادة تنظيم صفحة المجلس على الانترنت، وتعزيز توافر المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالولايات، ودورات الإبلاغ، والاستعراضات العامة التحليلية والاحصائية لأنشطة المجلس على مدى السنوات الماضية.

وبينما يرحب وفدي بما أحرز من تقدم حتى الآن، نعتقد أنه يمكن عمل المزيد. واسمحوا لي أن أركز على مجالات رئيسية ثلاثة مبينة في الورقة المفاهيمية (S/2012/853، المرفق) الخاصة بالمناقشة الجارية اليوم، ألا وهي: الشفافية، والتفاعل مع غير الأعضاء، والكفاءة.

أولاً، لا يسعنا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية تعزيز الشفافية في ضوء الاهتمام المتزايد لعموم الاعضاء بأعمال المجلس. وتأمل جمهورية كوريا أن يعزز المجلس جهوده لتقديم إحاطات إعلامية علنية منتظمة، وكفالة تحديث المعلومات عن أنشطته المقبلة. في الوقت نفسه، ينبغي توفير وثائق المجلس ذات الصلة لغير الأعضاء في الوقت المناسب بغية إبقائهم على علم بأنشطة المجلس. وهذه الأعمال من جانب المجلس ستساعد الأعضاء المهتمين على المساهمة في أعمال المجلس بالسبل المفيدة.

ثانيا، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يسعى إلى زيادة استخدام الصيغ التي تسمح بتعزيز التفاعل مع عموم الاعضاء وأصحاب المصلحة الإقليميين الذين يؤدون دورا حاسما في حل صراع محدد. وينبغي للمناقشات والاجتماعات التفاعلية غير الرسمية التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة أن تظل جزءا هاما من أنشطة المجلس. وسوف يسمح ذلك بمزيد من التفاعل مع الأطراف المعنية والحصول منها على مدخلات مفيدة. وبوسع المجلس أيضا أن يستفيد بشكل أفضل من الاجتماعات التي يعقدها وفقا لصيغة آريا، بغية اتاحة المجال امام المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالدخول في حوار هادف مع المجلس. كما ينبغي أن يعمل المجلس على توسيع علاقاته وتعزيز تنسيقه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فالتعاون مع المؤسسات الإقليمية أصبح أكثر ضرورة لإيجاد الحلول المناسبة للأزمات والصراعات، وللاستفادة المثلى من الموارد والقدرات. وآلية التشاور السنوي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مثال جيد يمكن استنساخه مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

ثالثاً، يتحتم على المجلس، بغية التعامل مع حجم اعماله المتزايدة وتنوعها، أن يضطلع بالمزيد من الجهود لزيادة كفاءته عموما. ويلاحظ وفدي أن أعضاء المجلس قد أكدوا مجددا على التزامهم بتعزيز عمل المجلس ضمن مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2012/402 المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونرحب بحقيقة أن المجلس وافق على مواصلة بذل جهوده بهدف إجراء مناقشات أكثر تركيزا عن طريق التقليل إلى أدنى

حد من الإدلاء ببيانات معدّة سلفا، وزيادة التفاعل ضمن عملية التفاوض التي يقوم بها المجلس. علاوة على ذلك، نعتقد أن تخطيط عمله بشكل أفضل من خلال تعديل فترات تجديد الولايات ومواءمة توقيت التقارير بشأن المسائل ذات الصلة سيمكن المجلس من العمل بصورة أكثر كفاءة. والتدابير الآيلة الى توفير التكاليف، بما في ذلك تفادي جدولة انعقاد جلسات المجلس الرسمية يوم الجمعة بانتظام، أو تجنب ترجمة الوثائق خلال عطلة نهاية الأسبوع، تستحق أيضا أن تراعى باستمرار.

على العموم، تود حكومة بلدي أن تشدد على أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن هو في الواقع عنصر هام في تعزيز فعالية عمل المجلس وشرعيته بشكل عام. وبوصفنا عضوا غير دائم في المجلس للسنتين المقبلتين، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن جمهورية كوريا سوف تظل تلتزم التزاما عميقا بتحسين أساليب عمل المجلس، وتعمل عملا حثيثا لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تود كوستاريكا أن تشكر الرئاسة الهندية على عقد المناقشة المفتوحة الخامسة بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونود أيضاً أن نرحب بالعمل الذي قامت به البرتغال بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الاجرائية الاخرى، وأن نسلط الضوء عليه.

قبل سنة، حضرت كوستاريكا مناقشة مماثلة (S/PV.6672) للتأكيد من جديد على التزامنا واهتمامنا بهذه المسألة، ولتقديم أفكار بشأنها. في ذلك الوقت، مجموعة الدول الخمس الصغيرة، التي كنا عضوا فيها وتتألف من الأردن، وليختنشتاين، وسنغافورة، وسويسرا، عممت بالفعل مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 بهدف توفير زخم جديد للتحسينات التي أدخلت.

ولقد أشار مشروع القرار إلى مجلس الأمن الحالي وليس الى المجلس الذي قد ينشأ لو نجحنا في تحقيق إصلاحه الشامل. وهكذا، فإن الاقتراحات الواردة في مرفق مشروع القرار لا تزال صالحة. فهي تضع خارطة طريق واضحة وخاضعة للتغيير دائما بهدف تحسين شفافية المجلس ومساءلته، وتوزيعه للمهام، والوفاء بمسؤولياته من خلال استخدام أقوى للصكوك القانونية والسياسية لمنظمتنا. بعبارة أخرى، ترمي التوصيات إلى زيادة تحسين ما نؤديه بالفعل، وهي تستند إلى المادتين ١٠ و ٢٥ من الميثاق، الذي يمنح جميع الدول الأعضاء المسؤولية والسلطة تجاه أداء المجلس.

والمؤسف أنه كانت هناك معارضة شرسة للاقتراح، لا سيما من الأعضاء الخمسة الدائمين، ومن البلدان التي تعتقد أن الوضع الحالي يحمي مصالحها على أفضل وجه. علاوة على ذلك، لم تستند تلك المعارضة، للأسف، الى حجج موضوعية، ولكن الى إجراء قانوني غير مبرر ولكنه مشروع من الناحية المؤسسية، حملنا على سحب مشروع القرار. ومع ذلك، إن البلدان التي توحدت في هذا الجهد — سواء داخل الدول الخمس الصغيرة أو خارجها – لم تتراجع في التزامنا هذا. لذلك، تصر كوستاريكا اليوم على ضرورة التزام مجلس الأمن بالتوصيات الواردة في مرفق مشروع القرار A/66/L.42/Rev.1.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على الاقتراحات التالية. أولا، يجب اعتماد خطة عمل للتنفيذ الكامل والمنهجي للمذكرة الرئاسية S/2010/507 وتحديثاتها.

ثانيا، يجب تحسين الشفافية في عمل الهيئات الفرعية، واختيار أفرقة الخبراء واستقلاليتها. بالإضافة الى ذلك، إن عملية انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية يجب أن تكون أكثر شمولية. ثالثا، إجراءات المجلس في ما يتعلق بتدوين القانون

الدولي وتطويره يجب أن تكون محدودة. فهذا الامر، إضافة إلى كونه خارج ولاية المجلس القضائية، يؤثر سلبا على المجلس وولايته المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. رابعا، يجب تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي لهذا التعاون أن يسترشد بالمبادئ النزيهة والعامة التي تحترم بدقة استقلال المحكمة، واختصاص كل من الهيئتين. خامسا، تعزيز علاقة المجلس مع مجلس حقوق الإنسان، قبل كل شيء بسبب الدور الذي تضطلع به لجان التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في العديد من الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن الأمن الجماعي هو أمن الجميع، ومن الجميع، وللجميع. ولكن المسؤوليات الرئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن الذي يتصف، من بين أمور أخرى، بالأهمية الاساسية. لذا ثمة ضرورة لأن يكون أكثر كفاءة وشفافية وشمولا وانفتاحا. ويمكن إحراز الكثير من التقدم عن طريق تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وكل ما يفتقد اليه هو الإرادة السياسية للقيام بذلك.

ونأمل أن ينجح هذا النقاش في تعزيز ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد شابير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس باسم هولندا وبلجيكا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الهند، بوصفها رئيسا لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة وإعداد ما نعتبره مذكرة مفاهيمية ممتازة بالتعاون مع البرتغال (S/2012/853، المرفق). كما نود أن نعرب عن امتناننا للبرتغال، وخاصة ممثلها السفير مورايس كابرال، الذي نظم المناقشة المفتوحة السابقة في عام ٢٠١١ (انظر S/PV.6672) وكان القوة الدافعة وراء هذا الموضوع الهام باعتباره رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

تولي بلجيكا وهولندا أهمية كبيرة لهذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للتفاعل مع أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ونستشعر إحساسا قويا بالحاجة الملحة لإحراز تقدم في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإصلاحه على نطاق واسع، وتحقيقا لتلك الغاية، وكما قيل، نعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام عموم الأعضاء وزيادة شفافية قرارات مجلس الأمن وشرعيتها وفعاليتها.

ونرى أنه لا يمكن التوصل إلي نتائج ملموسة بشأن هذه المسألة إلا من خلال حوار هادف بين مجلس الأمن والجمعية العامة. هذا هو الطريق الذي ينبغي اتباعه، وتعتبر مناقشة اليوم مثالا ممتازا على كيفية المضي قدما. ونتفق تماما مع البيان الوارد في بداية المذكرة المفاهيمية أن أساليب العمل ”تهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة“ (S/2012/853، المرفق، الفقرة ١).

بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في المذكرة المفاهيمية، أنجزت تحسينات حقيقية ومشجعة في أساليب عمل مجلس الأمن في السنوات الأخيرة. وحققت المناقشات بشأن أساليب العمل نتائج فعلا ومن المفيد أن نذكر أنفسنا بأن المجلس يعمل اليوم بموجب أساليب عمل أخرى أفضل وأكثر شفافية من ذي قبل.

وتود أن تثني هولندا وبلجيكا على الأعضاء الدائمين في المجلس والأعضاء المنتخبين المتعاقبين على السواء لجهودهم في ذلك الصدد.

وتود أن تؤكد هولندا وبلجيكا أننا لا نريد لمواصلة تحسين أساليب عمل المجلس أن تصبح رهينة لعدم إحراز

تقدم في المناقشة الأوسع نطاقا بشأن إصلاح مجلس الأمن. فشهدنا في أيار/مايو سحب المبادرة المقدمة من مجموعة الدول الخمس الصغيرة "الخمس الصغار" بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وفي ذلك الوقت، أشار الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن إلى أنهم كانوا على استعداد للنظر بجدية في التوصيات المقدمة في مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول الخمسة الصغيرة (A/66/L.42/Rev.2). وتأمل بلجيكا وهولندا أن يقوموا بذلك.

ودرسنا المذكرة المفاهيمية الهندية البرتغالية التي أرسلت لنا إعدادا لهذه المناقشة حيث تحتوي على لمحة عامة مثيرة للاهتمام للأحداث الأخيرة، وتؤكد مرارا على المبادئ الصحيحة. وينبغي أن تؤدي المناقشة إلى اتخاذ تدابير حقيقية وملموسة تعزز في الوقت نفسه الشفافية والكفاءة والتفاعل داخل المجلس ومع عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في مذكرتكم المفاهيمية، السيد الرئيس، دعوتم عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التقدم بمجموعة من الاقتراحات العملية التي من شأنها أن تحدث تغييراحقيقيا في الأعمال اليومية لمجلس الأمن. ثم بعد ذلك أجملتم قائمة من الأفكار والاقتراحات الملموسة والتشغيلية وقدمت هولندا وبلجيكا فعلا بعضا منها خلال المناقشة السابقة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ونشكركم على ذلك.

ونرحب بتلك الاقتراحات المختلفة الواردة في الورقة الهندية البرتغالية التي تهدف إلى زيادة إشراك الدول والأطراف الأخرى غير الأعضاء في مجلس الأمن في أعمال المجلس، وخاصة الاقتراحات الرامية إلى تعزيز مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في المناقشات والمداولات ذات الصلة. كما نؤيد الاقتراح باستخدام صيغ الجلسات المتاحة بصورة أكثر مرونة مثل اجتماعات صيغة آريا أو الحوارات التفاعلية غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، نؤيد الاقتراحات المقدمة بزيادة الشفافية والشمولية في عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

كما نود أن نكرر مناشدتنا من أجل تحسين المناقشات المتعلقة ببلدان بعينها من خلال دعوة البلدان صاحبة المصلحة في المناقشات. وينبغي أن تعطى الفرصة للبلدان التي تجري بشأنها مناقشات، ولكنها ليست أعضاء في مجلس الأمن للإسهام في مناقشات المجلس حينما تكون المناقشات موضع اهتمامها حقا ووفق صيغة تحدد على أساس كل حالة على حدة. ويكون المجلس بذلك قد منح تلك البلدان فرصة عادلة ومعقولة لطرح وجهة نظرها. وبعد الاستماع لذلك البلد، يمكن للمجلس مناقشة المسألة المطروحة في مناقشة مقتصرة على أعضائه، بدون حضور البلد المعني. وكذلك نرى ميزة في اقتراح تشجيع المزيد من المناقشات المفتوحة التفاعلية. فاقتراح دعوة غير الأعضاء في المجلس للتكلم بين أعضاء مجلس جدير بالثناء.

في الوقت نفسه، نود أن نتلقى المزيد من التوضيح بشأن بعض من الاقتراحات الأخرى. والاقتراح بتعزيز دور لجنة الأركان العسكرية يحفز التفكير. سيكون من المثير للاهتمام أن نستكشف ما إذا كانت لجنة الأركان العسكرية ستوفر المشورة العسكرية عندما ينظر مجلس الأمن في ولاية عملية عسكرية.

تقدر بلجيكا وهولندا حقا الجهود التي بذلت حتى الآن لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وتستحق القائمة الطويلة من الأفكار والاقتراحات الواردة في المذكرة المفاهيمية اهتمامنا الدقيق ويمكن تنفيذ بعضا منها، بل وينبغي ذلك. أود أن أضيف أنه بالإضافة إلى هذه الأفكار، نود أن نؤكد على أهمية إيلاء اهتمام المجلس المتواصل للحالات التي أحالها إلى

المحكمة الجنائية الدولية وتحسين تعاونه مع المحكمة، كما قال زميلنا السفير أوليباري.

ونعول على أعضاء مجلس الأمن، لاسيما الأعضاء الدائمين، في بذل جهود مشتركة مع عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز الشفافية والشرعية والفعالية والتفاعل في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة بورغستولر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد.

أود أولا تقديم الشكر إلى الهند لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وحسنة التوقيت. لا تؤثر أساليب عمل المجلس على أعضاء المجلس فحسب، ولكنها تؤثر على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة. ولذلك، نقدر كثيرا هذه الفرصة لمناقشة هذه المسألة.

كانت هناك تحسينات في أساليب عمل مجلس على مدى السنوات الماضية. ونلاحظ أنه منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.6672) المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ازداد الاهتمام بهذه المسألة.

وكثف الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عمله تحت قيادة البرتغال الممتازة. وعقد المجلس أيضا مشاورات بشأن كيفية تحسين إدارة برامجه وجلساته. وتعد تلك جميعا تطورات إيجابية.

لم يطبق ذلك الزخم على الأعمال الداخلية للمجلس فحسب. فقد عزز مشروع القرار (A/66/L.42/Rev.2) المقدم إلى الجمعية العامة من مجموعة الدول الخمسالصغيرة في دورتها السادسة والستين مناقشة مستفيضة بشأن الجوانب المركزية لأساليب العمل. وتستحق تلك الدول الخمس الصغيرة الكثير من الفضل لتفانيها والتزامها على المدى الطويل. ونتطلع إلى مواصلة إسهامها في هذه المناقشة.

وتمثل الشفافية الجانب الرئيسي لأي مناقشة بشأن أساليب العمل.

وبالتالي، نود أن نشدد على ضرورة تقديم الدول غير الأعضاء في المجلس لإحاطات إعلامية منتظمة وزاخرة بالمعلومات. ويعزز عقد الجلسات الختامية التفاعلية في نهاية كل رئاسة للمجلس تبادل المعلومات والانفتاح. ونشجع أعضاء المجلس على النظر في تنظيم جلسات الإحاطة الإعلامية على أساس منتظم.

كما سيعزز الشفافية زيادة الطابع التحليلي والاستشرافي للتقرير السنوي للمجلس. ونشجع إقامة صلة وثيقة بين التقارير الشهرية والتقرير السنوي. ومن الأهمية بمكان أيضا مشاركة المعلومات المستكملة بانتظام بشأن الجدول الزمني لاجتماعات الهيئات الفرعية من أجل إبقاء عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطلعة بصورة أفضل على المسائل التي تتناولها هذه الهيئات.

تحرص بلدان الشمال الأوروبي على الإسهام في ثقافة الشفافية. وفي ذلك الصدد نؤيد تأييدا تاما الأعمال المتعلقة بتقرير مجلس الأمن، التي توفر رؤية معمقة قيمة وتحليلا بشأن أنشطة المجلس إلى عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن حلقة العمل الفنلندية، التي تحتفل هذا العام بمرور ١٠ سنوات على إنشائها، تهدف إلى إعطاء توجيه متعمق للأعضاء الجدد في المجلس عن ممارسة المجلس وإجراءاته وأساليب عمله.

ويجري توزيع تقارير حلقات العمل هذه بصفتها وثائق رسمية للمجلس على جميع أعضاء الأمم المتحدة.

إن الكفاءة في عمل المجلس هامة. والتراعات اليوم أكثر تعقيدا، وجدول أعمال المجلس يتسع بازدياد. لذا، فإننا نرحب بالمذكرة الصادرة عن رئيس المجلس في حزيران/يونيه، ٢٠١٢ (S/2012/402). والاتفاق على تغيير وتيرة تجديدات الولاية إيجابي في هذا الصدد. كما نرحب بالمناقشة الجارية المتعلقة بواضعي المسوَّدة الأولى وتعيين رؤساء للهيئات الفرعية.

ويمكن تحقيق المزيد من تحسين نوعية المناقشات المفتوحة بضمان تجسيد الوثائق الختامية للمُدخلات من جميع البلدان المشاركة. كما يمكن للورقة المفاهيمية أن توجِّه محور المناقشات نحو المسائل التي يود المجلس أن يتشاور بشأنها مع أعضائه على نطاق أوسع. ونحن نرحب أيضا بالمناقشة المتعلقة بترتيب المتكلمين. كما نرحب بزيادة استخدام المجلس للمؤتمرات عبر الفيديو للإحاطات الإعلامية من الميدان، ونشجع المجلس على المزيد من تطوير هذا المفهوم.

وينبغي للمجلس أن يواصل السعي بنشاط إلى سبُل تحسين قدرته على منع التراع وحل المنازعات الطويلة الأجل على جدول أعماله. ونحن نشجعه على إيلاء تركيز خاص على منع المنازعات الناشئة وإيجاد سبل جديدة مبتكرة لمعالجتها في مرحلة مبكرة. وإننا نرحب باستخدام المجلس لاستكشاف الآفاق ونشجعه على المزيد من تطوير هذه الممارسة وتنظيمها.

إن التعاون المعزَّز أساسي مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمجلس أن يسعى بانتظام إلى مشورة رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام بدعوهم إلى المشاركة في اجتماعات المجلس ذات الصلة، بما يشمل ما يتعلق بتجديدات ولاية البعثة. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي إشراك البلدان المساهمة بقوات وشرطة بشكل أوثق في جميع مراحل صنع القرارات المتعلقة عمليات حفظ السلام.

لقد أحرَز المجلس تقدما جيدا في تطوير المسائل المفاهيمية الشاملة، ومنها المرأة والسلام والأمن مثلا. وينبغي للمجلس أن يواصل الآن تقدمه ويربط بشكل منهجي بين الحالات القطرية المخصصة والمفاهيم الأفقية. وهذا هام من وجهة نظر تشغيلية ومعيارية على السواء. وبلدان الشمال الأوروبي ترحب بالتقدم البارز المحرَز في تعزيز العملية اللازمة للإجراءات المعتمَدة لدى اللجنة بموجب القرارين ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٩٨٩(٢٠١١)، لإدراج أسماء الأفراد والكيانات ذات الارتباط بتنظيم القاعدة أو رفعها على السواء من قائمة الجزاءات المفروضة على التنظيم. وإننا نوصي بتوسيع تلك الإجراءات العادلة والواضحة لتشمل أنظمة جزائية أخرى أيضا. ومع تعزيز ولاية أمين المظالم، نقترح تمديدها لفترة غير محدودة.

ومع أنه قد أُنجِز الكثير لتحسين أعمال المجلس وأساليب عمله، فإنه يبقى الكثير مما يجب القيام به. ونحن ندعو المجلس إلى البدء بتنفيذ المذكرتين الرئاسيتين، S/2006/507 واستكمالها S/2010/507، والابتكارات الواردة فيهما، بأسلوب أكثر منهجية, وفي ضوء ذلك، نشجع المجلس بقوة على مواصلة عقد المناقشات المفتوحة السنوية بشأن أساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مارْن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الهندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، كما أشكر الوفدين الهندي والبرتغالي على المذكرة المفاهيمية التفصيلية لمناقشتنا (S/2012/853، المرفق). وإنه لتوقيت مناسب أن نواصل مناقشة هذه المسألة الهامة بانفتاح بعد انقضاء سنة.

فإذا أردنا تحسين كفاءة المجلس وتعزيز مشروعيته وإسناد دوره بصفته هيئة مكلَّفة من الميثاق بصون السلام والأمن الدوليين، علينا أن نفكر في تحسين أساليب عمله، والأهمّ في شفافيته حيال أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة بعض التقدم نحو تجسيد هذه الأهداف. ونحن نرحب بمبادرات مجموعة الدول الخمس الصغيرة في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أن يمثِّل مصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة ويعالج شواغلهم.

إنّ جميع أعضاء الأمم المتحدة ما فتئوا يواجهون باستمرار عددا متزايدا من قرارات مجلس الأمن ذات التداعيات الأمنية والقانونية والمالية الملحوظة على كل دولة عضو. ولهذا السبب، يتعين على المجلس أن يضمن كذلك شفافية ومشاركة أفضل مع غير أعضائه في عملياته لصنع القرارات بشكل أكثر انتظاما. ويبقى عقد الإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة ذات أهمية خاصة. وينبغي أن تُتاح للأعضاء على نطاق أوسع فرصة الإصغاء إلى آرائهم، وتجسيدها قدر الإمكان في نتائج تلك المناقشات. ويمكن مراعاة ترتيب المتكلمين مع إتاحة بعض الوقت بين الاجتماع واعتماد وثيقة ختامية ممكنة. فهذا من شأنه أن يثبت أنّ المجلس يعتزم التفكير في الآراء المطروحة من الأعضاء على نطاق أوسع قبل اتخاذ قرار نهائي.

وينبغي ضمان توزيع الأوراق المفاهيمية التي تشمل المسائل التوجيهية قبل الجلسة بوقت يكفي لكي تتهيأ الوفود لمداخلاتها. كما ينبغي لنا ألاّ نستخفَّ بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لا تقتصر على مجرَّد امتلاك المعرفة بشأن المخاطر المحددة التي تؤثر على مناطقها فحسب، ولكنها الأكثر ملاءمة لضمان نهج أفضل تنسيقا على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أيضا.

ولتعزيز قدرة المجلس على الوقاية، ندعم الإحاطات الإعلامية المفتوحة المنتظمة من جانب الأمانة العامة، والممثلين الخاصين والمستشارين الخاصين للأمين العام بشأن الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس والحالات الناشئة المثيرة للاهتمام، بما يشمل المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.

إنّ المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يؤديان دورا حاسما في زيادة الوعي. ويمكن لاجتماعات صيغة ”آريا“ المواضيعية المنتظمة أن تكمل بفعالية أعمال المجلس بشأن مسائل أكثر تحديدا، بغية الاستفادة بشكل أفضل من المعلومات المتوافرة من قطاع المنظمات غير الحكومية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يشدِّد على أهمية سيادة القانون في معالجة المسائل المدرَجة على جدول أعماله. وهذا يشمل الإشارات إلى تدعيم وتعزيز القانون الدولي وضمان أن تكون قراراته الذاتية متجذرة بثبات في متن ذلك القانون، بما يشمل الميثاق، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية المدنيين والفئات الأكثر ضعفا. وإننا نحثّ الأعضاء الدائمين على الامتناع عن استخدام حقّ النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

وتبقى سلوفينيا مقتنعة بأنه على إصلاح مجلس الأمن أن يعالج توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله على السواء. وفي هذا الصدد، من الأساسي ضمان استمرار المجلس في أن يقيِّم بانتظام مدى ملاءمة ممارسته للأهداف المرسومة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ مع جميع الاستكمالات، واستمراره في جمع المُدخلات القيِّمة من جميع الأعضاء بشأن سبل للمزيد من تحسين أساليب عمله والاستفادة منها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونثاليس دي لانير بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. كما أشكركم على المذكرة المفاهيمية (S/2012/853، المرفق)، التي تزوِّدنا بتوجيه ملموس لتطوير مناقشتنا.

وكما تشير المذكرة، فإنّ أساليب عمل مجلس الأمن تعني جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إذ إنه من مصلحة الأعضاء كافة أن يصبح المجلس أكثر كفاءة لكي يتمكن من الاضطلاع بصورة مُرضية بالمهامّ التي أناطها به الميثاق. فكلما تنامت إمكانات إشراك جميع الأعضاء في أعمال المجلس، تعاظمت سلطة وتأثير هذه الهيئة، المدعوَّة بشكل خاص جداً إلى مجابهة المخاطر على السلام والأمن الدوليين.

لقد أحدث المسار الذي اعتُمِد في السنوات القليلة الماضية تطورات إيجابية في زيادة شفافية مجلس الأمن. وأودّ أن أنوّه تنويها خاصا بالدور الذي أدَّته البرتغال في السنتين الأخيرتين، على رأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، مستندة إلى أساس العمل السابق لبلجيكا واليابان وسلوفاكيا وبنما والبوسنة والهرسك، ناهيك عن ذِكر أسلافها في هذا المسعى.

والدور الذي قامت به مجموعة الدول الخمس الصغيرة، المكوَّنة من كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا، جدير بتسليط الضوء عليه أيضا.

إن المساهمات الجارية تمثل زخما في المناقشة الجماعية اللازمة. كذلك أؤيد الملاحظات التي أبداها سفير كوستاريكا عصر اليوم وأشكره عليها.

إن أعضاء مجلس الأمن ملتزمون بتنفيذ التدابير الواردة في المذكرة المقدمة من الرئيس (S/2010/507) وبعض التدابير جار تنفيذها حاليا. على سبيل المثال، هذه الحالة تتعلق بمسائل مدرجة في البرنامج الشهري لعمل المجلس، مثل التنبؤ المؤقت بعقد الجلسات والإحاطات الإعلامية التي تقدمها الرئاسة المقبلة للمجلس والتحديثات المنتظمة لبرنامج العمل. وثمة اقتراحات أخرى يمكن تطبيقها بطريقة أكثر استمرارية، من قبيل الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٨ بشأن المناقشات المفتوحة، والفقرة ٤٤ المتعلقة بمشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية أو مشاريع البيانات الصحفية، والفقرة ٥٩ المتعلقة بالحوارات غير الرسمية أو الحوارات التفاعلية، والفقرة ٦٥ المتعلقة بصيغة آرايا. نعتقد أنه ينبغي لنا الاستمرار في تحديث المذكرة ٥٠٧ وتوسيعها بتضمينها تدابير إضافية. وقد تم تضمين البعض منها بالفعل في الرسالة المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ التي قدمتها مجموعة الدول الخمس الصغيرة. أود أن أكرر تأييدنا بصورة خاصة للنقاط الثلاث التالية: أولا، الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الرئاسة المنتهية مدتها عن تنفيذ برنامج عملها؛ ثانيا، إنشاء فريق عامل معني بالدروس المستقاة لتقييم الامتثال للقرارات ويقترح آليات لتحسينها؛ وثالثا، إفراد قسم في التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس للجمعية العامة خاص بتنفيذ أساليب العمل.

نعتقد، كتدبير إضافي، أن من المستصوب تحديث المعلومات المتعلقة بتشكيل الأفرقة المختلفة المسؤولة عن صياغة مشاريع القرارات الأولى. ونعتقد أنه ينبغي تعميم هذه المشاريع قبل أن يناقشها جميع أعضاء المجلس في جلسة مشاورات غير رسمية.

وفي الحقيقة، أنه لا توجد تدابير محددة حول حق النقض في المذكرة ٥٠٧. وتؤيد إسبانيا إدراج تلك التدابير في أي تحديثات للمذكرة في المستقبل.

لا نرى أي سلبيات في ذلك بالنسبة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من حيث التزامهم بتنفيذ تلك التدابير، خاصة عندما تحظى هذه التدابير بتأييد الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء، على سبيل المثال، تفسير أسباب استخدام حق النقض الذي يضارع تعليل التصويت، أو التنازل عن حق النقض في حالات الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

نعتقد أن المبادئ التوجيهية الواردة في المذكرة المفاهيمية قد جاءت في أوانها تماما. ونحن على ثقة من أنها ستتبلور إلى درجة يمكن فيها استخدام الأفكار التي طُرحت في مناقشة

اليوم كأساس لوضع مقترحات في المجالات المستهدفة من أجل تحسين الشفافية والفعالية في عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وتلك المقترحات، عندما توضع على نحو ملائم، يمكن إدماجها في المذكرة ٥٠٧ والتي اقترح بأنه ينبغي تحديثها بصورة منتظمة، على سبيل المثال، مرة كل أربع سنوات.

في الختام، نعتقد أن من مسؤولية جميع الدول الأعضاء المساهمة في الهدف المتمثل في جعل مجلس الأمن جهازا أكثر شفافية وشمولا، بل أكثر كفاءة وفعالية. إننا على يقين من أن جلسة اليوم سوف تحقق زخما جديدا ومسارات قيمة تفضي إلى التقدم نحو تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالإدلاء بالبيان التالي باسم مجموعة الدول الأفريقية. أهنئ الرئيس على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأشكره على إدراج هذا الجانب الهام من جوانب إصلاح مجلس الأمن في برنامج عمل المجلس.

نرحب بالمذكرة المفاهيمية، أنظر (S/2012/853، المرفق) والمعممة في رسالة موجهة من الممثلين الدائمين للهند والبرتغال ونحيط علما بالجهود التي يبذلها المجلس نحو تحسين أساليب عمله.

ونرحب بالتحسن الذي شهدناه في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك استخدام الحوار التفاعلي غير الرسمي من أجل التفاعل بصورة غير رسمية مع فرادى الدول الأعضاء ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والتطرق لقضايا مثل رؤساء الهيئات الفرعية وإعداد التقرير السنوي والتقييمات الشهرية، تلك كلها في رأينا خطوات متواضعة لكنها هامة نحو تحسين عمل المجلس.

ونحض المجلس على مواصلة البناء على ما أحرز من تقدم هام من خلال زيادة تحسين أساليب العمل. ومع ذلك، لا نزال مقتنعين بأن التغييرات الشكلية لأساليب العمل لا تستجيب للحاجة الأساسية التي تقتضي إصلاح مجلس الأمن وتوسيع فئتي العضوية فيه، الدائمة وغير الدائمة. ولا تزال تلك القيَم غير متماشية مع مجلس أمن ما زالت أفريقيا غير ممثلة فيه في فئة العضوية الدائمة وممثلة تمثيلا ناقصا في الفئة غير الدائمة.

إن مشاركتنا في مناقشة اليوم نابعة من التزامنا بالموقف الأفريقي المشترك الموضح في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وما زلنا مقتنعين بضرورة القيام بإصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، إصلاح يأخذ في الاعتبار المبادئ والأهداف والمُثل العليا لميثاق الأمم المتحدة من أجل قيام عالم أكثر عدلا ويقوم على الشمولية والإنصاف والتوازن الإقليمي. ونحن مقتنعون بأن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يشمل الجميع وأن يضم جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ما زلنا ندعو إلى إصلاح شامل للمجلس على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وفي ذلك الصدد، ما برحنا نشدد على الترابط بين المجموعات الخمس لإصلاح مجلس الأمن.

أما بشأن المجموعتين المتصلتين بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وأساليب العمل، فما فتئنا في على الدوام ثابتين على موقفنا المبدئي بشأن هاتين المسألتين، مما يؤكد ضرورة التمسك بأهمية الاحترام الكامل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسلطات واختصاصات الجمعية العامة. فالمجموعتان مترابطتان ترابطا وثيقا لا انفكاك منه، وظهر بعض التقارب بين وجهات النظر العامة، إذ أن العناصر الرئيسية لم تثر أي جدل، اللهم أن الأعضاء الخمسة الدائمين يصرون على أن إصلاح أساليب عمل المجلس مسؤولية تقع

على عاتق المجلس نفسه. وعلى الرغم من هذه النقطة، لا يزال مطروحا على الطاولة عدة مقترحات ملموسة بشأن كيفية تحسين الشفافية والوصول إلى المجلس، بما في ذلك اعتماد النظام الداخلي.

إن اقتراحنا بشأن تلك المجموعتين الذي أحيل في رسالتنا المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ متجسد في النص التجميعي. وفي هذا الصدد، ما زلنا نقول أنه لا بد لهذين الجهازين من أن يعملا معا بشكل وثيق كل في مجاله سعيا إلى إيجاد حلول لعدد كبير من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، مع تركيز مجلس الأمن على المسائل التي أناطها به الميثاق، وذلك من أجل تعزيز التفاعل المتناغم، وضمان علاقة تعاونية بين المجلس والجمعية العامة من دون التعدي على ولاية أي منهما، كما نص على ذلك الميثاق، وإقامة التوازن الدستوري الصحيح بينهما.

تظل العلاقة بين المجلس والجمعية العامة مسألة ذات أهمية فائقة في برنامج الإصلاح للوفاء بما اتُفق عليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي (القرار ٦٠/١) الذي دعا إلى التنفيذ الكامل والسريع للتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة بهدف تعزيز دورها وسلطتها وتعزيز الدور القيادي لرئيس الجمعية العامة.

كما دعا جدول أعمال الإصلاح إلى تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى لضمان التنسيق الأفضل بشأن المسائل الحالية التي تتطلب تنسيق أعمال الأمم المتحدة وفقا للولاية الخاصة بكل جهاز.

ومن الضروري المحافظة على توازن فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بغية تمكين المنظمة من التصدي للتهديدات والتحديات القائمة والناشئة. ودور الجمعية العامة، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في مواد الميثاق ذات الصلة، لا يجب تعزيزه فحسب بل يجب النهوض به من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها على الوجه الأكمل باعتبارها هيئة الأمم المتحدة الأكثر تمثيلا وديمقراطية للتداول وصنع القرارات.

وفي ما يتعلق بأساليب عمل المجلس، تؤيد أفريقيا زيادة إمكانية الوصول إلى مجلس للأمن وزيادة ديمقراطيته وتمثيله وخضوعه للمساءلة وشفافيته وفعاليته وان يصبح قادرا على الاستجابة في الوقت المناسب ويجب أن يكون كذلك.

ونشيد بتحسين التعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، الذي أسفر عن إجراء مشاورات سنوية أكثر تنظيما وفعالية بين المجلسين. وسنواصل الحض على تعزيز التنسيق بين المجلسين فضلا عن زيادة القدرة على التنبؤ واستمرار توفير الموارد لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام ولدعم إعادة الإعمار والتنمية في فترة بعد انتهاء الصراعات في أفريقيا. ولا شك أن استمرار التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية سيكون مفيدا بدرجة هائلة في التصدي للتحديات الحالية والمقبلة للسلام والأمن الدوليين. وبالرغم من تلك التطورات الايجابية، لا نزال نشعر بالقلق حيال عدم اتساق قرارات المجلس، على نحو ما تظهره إنتقائيته المتزايدة في معالجة المسائل التي تستدعي القلق العميق للمنظمات الإقليمية.

وفي الختام، يشكل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح. وكون المجلس نفسه ظل يبقي قيد نظره استعراض أساليب عمله وان نظامه الداخلي ظل مؤقتا لفترة الأعوام الـ٦٣ الماضية أو نحو ذلك دليل واضح على مدى ضرورة التصدي لهذه المسألة. ونشير إلى أن محور التركيز الرئيسي لمواقف كل المجموعات المختلفة وأصحاب المصلحة هو ضمان شفافية مجلس الأمن وشموله وخضوعه للمساءلة وإمكانية الوصول إليه في أساليب عمله.

وفي ذلك الصدد، لا يزال المجلس في أساليب عمله دون مستوى الموقف الأفريقي المشترك، ونؤكد أننا نتوقع المزيد من أساليب العمل تلك من حيث الشمول والشفافية والمساءلة إذا أريد أن ينظر إلى قرارات المجلس على أنها شرعية وفعالة. ولذلك نود أن نؤكد مجددا على استعداد أفريقيا للعمل مع جميع المجموعات المهتمة لإحراز تقدم حاسم في هذا المجال، ولكن باعتباره مجموعة عناصر شاملة في إطار الإصلاح، وليس بمعزل عن الأجزاء الأخرى، نظرا لأن مسألة تحسين أساليب عمل المجلس أيضا مرتبطة بدرجة كبيرة للغاية بمسألة توسع عضوية المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تشعر أوروغواي بالامتنان بشكل خاص على عقد هذه المناقشة. وتحظى الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل أي كيان لجعله أكثر فعالية وشفافية بالترحاب دائما وينبغي أن يكون هدفا مستمرا، وعلى وجه الخصوص حينما نتكلم عن أجهزة تتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وكنا دائما نقول إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن عملية صحيحة وضرورية. فالمجلس بحاجة إلى تحسينات لا يمكن تأجيلها في الوقت الذي نعيش فيه، وهي تحسينات بوسعها أن تجعله أكثر شفافية وشمولا وفعالية وخضوعا للمساءلة عن أعماله. وهذا أمر قابل للتنفيذ وضروري، حتى في الأجل القصير، ما دامت الإرادة السياسية متوفرة، على نحو ما أظهره التقدم المحرز في الأعوام السابقة، بما في ذلك الأعمال التي اضطلع بها مؤخرا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي تتولى رئاسته البرتغال.

وهناك مجال واسع لإجراء تحسينات في أساليب عمل المجلس. وتقدم التوصيات الواردة في مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 نموذجا طيبا لما يمكن عمله وينبغي عمله. ومعظم التوصيات لا تتطلب تعديلات جوهرية ولكنها أيضا ستحدث آثارا ايجابية على المسائل العملية والتصورات الخارجية للمجلس على السواء. ولا شك أن المسائل الأخرى، مثل المسائل المتصلة باستخدام بحق النقض (الفيتو)، ستقتضي مناقشة شاملة، وبخاصة فيما بين الأعضاء الدائمين، ولكننا نعتقد انه لا مفر من تلك المناقشة.

وتولي أوروغواي، باعتبارها بلدا عميق الالتزام بنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام، أهمية خاصة لجميع المسائل المتصلة بإنشاء وتطوير ولايات لعمليات حفظ السلام، ولا سيما المسائل المتصلة بالتفاعل والشفافية اللذين ينبغي أن تتسم بهما العلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وهي ليس غاية بحد ذاتها فحسب ولكنها أيضا وسيلة لتعزز فعالية الولايات. وتقر أوروغواي بأنه في حين شهدنا إجراء تحسينات هامة في هذا المجال في الأعوام الأخيرة، فإننا بالرغم من ذلك نرى أنها لم توطد وان تنفيذها كان متفاوتا. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا المجال.

ومن الأهمية بمكان ألا نفقد الزخم بشأن هذه المسألة. ونأمل أن تشكل المناقشة حفازا لرغبة الأغلبية القائمة في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في أن يصبح هذا الجهاز أكثر فعالية وشفافية وقادرا على الارتقاء إلى مستوى التحديات المعقدة للوقت الراهن. وأوروغواي على استعداد للاضطلاع بدور استباقي وفعال في هذه الجهود من أجل مصلحة الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام لمتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن. كما

نشكركم على مذكرتكم المفاهيمية المفيدة (S/2012/853، المرفق).

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي المناقشة التي جرت مؤخرا في الجمعية العامة حول التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) وإصلاح مجلس الأمن، شدد عدد كبير جدا من البلدان مرة أخرى على ضرورة جعل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية. والواقع أن المجلس منوط به المسؤولية الثقيلة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين – وهي مسؤولية تتطلب ممارسته للرقابة على نحو مستمر وقوي ومحايد، وكذلك الدعم والتعاون الكاملين من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد ارتقى مجلس الأمن إلى مستوى الحدث أثناء العديد من التحديات، وإندونيسيا تثني على دوره، ولكن ما من شك في أن المجلس سيكون قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية أكبر من خلال تعديل أساليب عمله بما يعزز شفافية المجلس وشموله وكفاءته وقابليته للمساءلة.

وإندونيسيا ترحب بجهود المجلس لتحسين أساليب عمله على مر الأعوام، بما في ذلك بعقد عدد كبير من الجلسات المفتوحة مع البلدان المعنية والمساهمين بقوات وبأفراد شرطة وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويتعين تكثيف هذه الجهود. ونأمل أن يحدث تحسن شامل في جميع جوانب عمل المجلس. وأود، في هذا الصدد، أن أطرح الملاحظات التالية:

أولا، ينبغي توسيع إمكانية المشاركة في أعمال المجلس وزيادة شفافيته وكفاءته، ولا سيما بالنسبة للدول غير الأعضاء. ومن شأن تعزيز الشفافية في أعمال المجلس والإفادة بقدر أكبر من التفاعل مع الأعضاء غير الدائمين والدول غير الأعضاء إثراء عملية صنع القرار في المجلس وتقوية الدعم لما يتخذه من إجراءات.

ثانيا، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التشاور، وخاصة مع الأعضاء الذين يهتمون اهتماما خاصا بالمسائل الموضوعية التي ينظر فيها المجلس.

ثالثا، ينبغي أن تُمنح الدول الأعضاء، وخاصة تلك المتضررة من الجزاءات، الحق،بناء على طلبها، في المشاركة وتقديم مدخلات فنية في اجتماعات لجان الجزاءات ذات الصلة.

رابعا، ينبغي إتاحة مشاريع القرارات وبيانات الرئيس وغيرها من مشاريع الوثائق المطروحة في المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته، لغير الأعضاء في المجلس على وجه السرعة، وذلك إذا أذن معدو مشروع الوثيقة بإتاحته.

خامسا، ينبغي للمجلس إجراء مشاورات منتظمة وحسنة التوقيت وذات مغزى مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة ومع إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بأموال وغيرها من البلدان المعنية بشكل مباشر بأي عملية من عمليات حفظ السلام في جميع مراحلها. ومن الضروري أن يكون هناك تفاعل موضوعي مع جميع أصحاب المصلحة في مجال حفظ السلام لضمان تمكين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تنفيذ ولاياتها على نحو فعال.

وأخيرا، يجب على الدول شرح أسباب استخدامها لحق النقض عندما تفعل ذلك، وينبغي تعميم نسخة من هذه التفسيرات على جميع الدول الأعضاء. فالمجلس مكلف بالقيام بأشياء بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة ويجب أن تكون إجراءاته وأسباب اتخاذه لها واضحة تماما للجميع.

وإندونيسيا تشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لعرض آرائها. وسنواصل دعم مجلس الأمن في جهوده الرامية إلى تحسين أساليب عمله بصورة ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتمثل واحدة من المشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة بعد ٦٧ عاما من إنشائها في عجزها عن إصلاح مجلس الأمن بصورة جذرية ليصبح هيئة شفافة وديمقراطية وفعالة. وكوبا تؤكد مرة أخرى على أن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح شامل وعاجل وبعيد الأثر. ولا يمكن أن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة إلى أن يتم إصلاح مجلس الأمن. وبالضرورة، يجب أن يشمل إصلاح المجلس تعديل أساليب عمله. فالتغييرات التي أجريت في أساليب عمل المجلس في السنوات الأخيرة كانت متواضعة ومحدودة. وهي لا تكفل المشاركة الحقيقية للأعضاء في عمل أو جلسات المجلس. ومعظم التغييرات كانت رسمية.

ولا تزال أهم القرارات، وخاصة في ما يتعلق بقضايا الساعة شديدة الأهمية، من اختصاص الأعضاء الدائمين في المجلس بل أنها لا تكون، في بعض الأحيان، من اختصاصهم جميعا. ومعظم أعضاء مجلس الأمن ليس أمامهم مجال يُذكر للتأثير على القرارات الهامة. والمجال أمام من يوجدون منا خارج المجلس أصغر حتى من ذلك.

والمناقشات المفتوحة التي تصاحب اعتماد البيانات الرئاسية أو القرارات من حين لآخر هي مجرد شكليات، وقد شهدنا المجلس يتخذ قرارات بصورة متكررة قبل الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين في القائمة. ويجب على المجلس أن يتصرف بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تتطلب كفالة مشاركة حقيقية للأعضاء الـ ١٩٣ الحاليين في الأمم المتحدة في عمله وقراراته.

وكوبا تعيد التأكيد على رأيها بأنه يجب إجراء التغييرات العاجلة التالية في أساليب العمل، كحد أدنى:

يجب زيادة عدد الجلسات العلنية وأن تصبح هي القاعدة، وذلك تمشيا مع المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. وينبغي ألا تعقد الجلسات والمشاورات المغلقة إلا في حالات استثنائية جدا. وينبغي السماح للدول المعنية بالمشاركة في مداولات المجلس حول المسائل التي تمسها مباشرة، بما يتماشى مع المادة ٣١ من الميثاق. وينبغي أن تعبر القرارات والبيانات الرئاسية عن الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء في المناقشات العلنية. وينبغي كفالة وصول الدول غير الأعضاء في المجلس إلى الهيئات الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة في مناقشاتها. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي للمجلس، الذي لا يزال مؤقتا بعد ما يقرب من ٧٠ عاما، وذلك من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

إننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتنامي من جانب مجلس الأمن للنظر في مواضيع والاضطلاع بوظائف لا تدخل في نطاق ولايته، مغتصبا بالتالي الأدوار المسندة بموجب الميثاق إلى الأجهزة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة. ويجب وضع حد فوري لهذه الانتهاكات للولاية المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونحث أعضاء المجلس مرة أخرى على استعراض جدول أعمال هذا الجهاز بهدف جعله متوائما مع الوظائف التي يتعين أن يضطلع بها مجلس الأمن بموجب ولايته.

ويجب على المجلس التقيد الصارم بأحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية والأكثر تمثيلا لصنع السياسات في الأمم المتحدة. ولا بد للمجلس أن يقدم تقارير وافية إلى الجمعية العامة، وذلك بتقديم تقارير سنوية ذات طابع تحليلي حقا، وكذلك تقارير خاصة، على النحو المطلوب في المادتين ١٥ و٢٤ من الميثاق. وللأسف، فإننا لم نر حتى الآن هذه التقارير الخاصة.

ومسألة حق النقض ترتبط ارتباطاً وثيقا بمسألة أساليب عمل المجلس، وخاصة آلياته لصنع القرار. وحق النقض هو امتياز عفا عليه الزمن ومضاد للديمقراطية ينبغي التخلص منه في أقرب وقت ممكن. وإلى أن يحدث ذلك، سيكون من المهم كخطوة أولى النظر في مختلف الخيارات المتاحة للحد من استخدام حق النقض، مثل قصره على التدابير التي يعتمدها المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق؛ أو إتاحة إمكانية إبطال حق النقض عند تصويت عدد معين من أعضاء المجلس بالموافقة، وذلك استناداً إلى عدد أعضاء المجلس بعد توسيعه؛ أو إتاحة إمكانية إبطال حق النقض عند موافقة الجمعية العامة بأغلبية الثلثين.

وستزيد شرعية المجلس عندما تزيد شفافيته. وستزيد فعالية المجلس عندما يكون أكثر شمولاً ومنفتحا لمشاركة أوسع وعندما يأخذ آراء الدول الأعضاء بعين الاعتبار حقا.

فلنستغن عن الخطابة والطقوس المعتادة، عند مناقشة هذا البند الهام. ولا تنقصنا الأفكار ولا المقترحات. إننا بحاجة إلى العمل.

فلنتخلص نهائيا من سرية أعمال المجلس وغياب شفافيتها، واستبعاد الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أعماله وقراراته. ولنناقش مقترحات بشأن إصلاح أساليب عمل، مثل تلك التي كررها وفد بلدي اليوم، وتلك الذي قدمتها حركة عدم الانحياز، التي تدعمها كوبا بشكل كامل. ودعونا لا نؤخر تلك العملية بشكل أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.